مؤتمر مدريد بين إعمار العراق ومحاولة تغطية الاحتلال الأمريكي (2/2)

13-11-2003

وفي ظل الأوضاع الحالية يمكن أن نضع سيناريوهين للحكومة الجديدة في العراق للتعاطي مع مسألة الديون العراقية: السيناريو الأول: هو أن يتم إقناع الأطراف الدائنة بضرورة إعادة جدولة ديونها لدي العراق كما في حالة نادي باريس. وهو ما يعني أن يتم إعفاء نحو ثلثي قيمة الديون على الأقل، وعلى الأرجح أنه سيكون بين 70% و75% منها. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار

بقلم خليل العناني

في واقع الأمر، فإن ملف الديون العراقية يتميز بخصوصية فريدة وتدخل عوامل كثيرة في تقدير هذا الدين، بما فيها قياس أو نضج الدين وتوقيت اتفاقية هيكلته وتقدير كمية العملة المطلوبة لخدمة الدين الخارجي في المستقبل. وفي مستوى تفصيلي أكثر، فإن تغطية هذه الديون ستندرج ضمن فائض الموازنة الأساسية في المستقبل وكذا أولويات الإنفاق في تلك الموازنة والنجاح في تحديد موارد الرأسمال اللازم للتجاوب مع خدمة الديون بعد أن تتم إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى أسعار السلع خاصة النفط.

وعليه، فإن خصوصية الديون العراقية تدفع نحو البحث عن حلول غير تقليدية للتعاطي معه، ولو أراد العراق الإقرار بهذا المبلغ، فإنه ستتم جدولته ليسدد على دفعات، وهذا ما وعدت به الجهات الدائنة. والجدولة تعني أن هناك أرباحاً سنوية على المبلغ بواقع لا يقل عن 10% بأحسن الأحوال، أي 38 إلى 40 مليار دولار سنوياً بمعدل أرباح غير مركبة، وهذا ما لن تقبل به الجهات الدائنة. وعلى افتراض أنهم قبلوا بذلك، فلو عرفنا أن إيرادات النفط العراقي في حال بلوغه الإنتاج الأقصى، أو مستوى الإنتاج قبل حرب الخليج وهو 3.5 مليون برميل يوميا، ستكون إيراداته بحدود 30 مليار دولار سنويا، فإن هذا المبلغ لن يغطي حتى حجم الأرباح.

فضلاً عن هذا فإن المحاولات التي بذلتها إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق بقيادة "بول بريمر" والتي طالب فيها كل من السعودية والكويت بإلغاء التعويضات المستحقة لهم لدي العراق، قد باءت بالفشل. وفي حين التزمت السعودية الصمت وعدم التعليق، رفضت الكويت وبشدة التنازل عن هذه التعويضات وجاء ذلك علي لسان أغلب أعضاء مجلس الأمة الذين رفضوا دعوة بريمر واعتبروها ضغطاً علي الحكومة الكويتية للتنازل عن حقوقها لدي النظام العراقي السابق.

ومن الناحية القانونية فإن مئات المليارات من الدولارات التي استدانها نظام صدام هي ديوناً من النوع الذي يسمى بالديون القذرة أو الكريهة، ومرد ذلك هو أن صدام قد استدان هذه الأموال لشراء أسلحة لمحاربة شعبه وشعوب الجوار وبناء ترسانة من أسلحة للدمار الشامل، أو على الأقل محاولة لبنائها. وإذا رجعنا إلى القانون الدولي والذي ينطبق على حالة العراق تماماً مبدأ الدَّين "الكريه". وبحسب هذا المبدأ، "إذا عمدت سلطة مستبدة إلى الاستدانة، لا وفقاً لحاجات الدولة ومصالحها، بل لتقوية نظامها الاستبدادي، وقمع السكان الذين يقاتلونها، يكون الدَّين كريهاً بالنسبة إلى سكان الدولة بأسرها". وهذا الدين ليس إلزامياً بالنسبة إلى الأمّة: إنه دَين نظام، دين شخصي للسلطة المستدينة، لذا فهو يسقط مع سقوط تلك السلطة. ولكن علي الرغم من ظهور هذا المبدأ منذ أكثر من مائة عام، إلا أنه لم يتم إقراره قط في القانون الدولي(3). وبالنظر إلي الحالة العراقية فإنه إذا تمت محاولة تطبيق هذا القانون، فإنه من المرجح أن تلقي الفكرة مقاومة شرسة من قبل الدائنين الذين كانوا من الخاسرين الكبار في عملية تحرير العراق قبل ذلك.

ولكن لو تمكنت الحكومة العراقية الجديدة بمساعدة الولايات المتحدة وبريطانيا من إنشاء هيئة دولية تعمل من خلال الأمم المتحدة لوضع هذا القانون موضع التطبيق، فإن العراق سيكون الرابح الأكبر، إذ أن ذلك يعتبر نوعا من إعلان أنظمة بعينها علي أنها إرهابية وديونها بالتالي ستكون كريهة أو قذرة، وسيكون نوعا من التحذير للدائنين المحتملين من أنهم قد لا يستردون أموالهم إذا حلت حكومة جديدة محل الحكومة القمعية.

مصير الديون العراقية وآفاق الحل

في ظل هذا الوضع المعقد للديون العراقية يصبح من الصعب التوصل إلي حلول جذرية لهذا الملف خاصة في ظل الخلفيات السياسية التي تحكم العلاقة بين بعض الأطراف الدائنة والولايات المتحدة التي تتولي الإشراف علي الوضع العراقي. وبشكل عام يتوقف التعاطي مع ملف الديون العراقي علي ثلاث نقاط غاية في الأهمية هما:

- وجود حكومة عراقية منتخبة تمثل الشعب العراقي وتتحدث نيابة عنه، وهو ما ينعكس علي شرعيتها جهودها في إقناع الدول الدائنة بالتساهل في الحصول علي مستحقاتهم.
- أن يتم التأكد من حجم الديون العراقية بشكل جدي وصريح وفقاً لقواعد القانون الدولي. ويتم تشكيل لجنة من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وعمل حصر دقيق لحجم الديون العراقية، علي أن تتولي هذه اللجنة –وبالتعاون مع الحكومة العراقية الإشراف علي سداد هذه الديون.
- أن تتوافر النوايا الحسنة لدي الأطراف الدائنة بحيث يتم الاتفاق علي إعادة جدولة ديونها لدي العراق لمساعدته في سداد هذه الديون.

وفي ظل الأوضاع الحالية يمكن أن نضع سيناريوهين للحكومة الجديدة في العراق للتعاطي مع مسألة الديون العراقية:

- السيناريو الأول: هو أن يتم إقناع الأطراف الدائنة بضرورة إعادة جدولة ديونها لدي العراق كما في حالة نادي باريس. وهو ما

يعني أن يتم إعفاء نحو ثلثي قيمة الديون على الأقل، وعلى الأرجح أنه سيكون بين 70% و 75% منها. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الإمكانيات الهائلة من الطاقة المتوفرة لدى العراق فلن يكون العراق عرضةً لنمط الإعفاءات من الدين الذي سبق لنادي باريس أن اعتمده. وفي الحقيقة فإن مستوى الإعفاء قد يتساوي أكثر مع ذلك النموذج الذي تمت معاملة صربيا وبلغاريا وبولندا وفقاً له.

- السيناريو الثاني: أن تتمسك الحكومة العراقية بعدم الإقرار إلا بالمطالبات التي لها سند قانوني قوي وبمطالبات الدائنين الذين ربما يحتاج العراق إلى العلاقات التجارية الجارية معهم والتي يتطلبها نمو اقتصاده. وإذا فعل ذلك سيكون لديه وسيلة مبتكرة لاستئصال قسم كبير من ديونه.

وفي كلا السيناريوهين فإن قدرة الحكومة العراقية علي التعاطي مع إشكالية الديون، سيحدد بشكل كبير مدي نجاحها في إعادة بناء العراق.